

رئيس مجلس الدولة لي كتشيانغ يحضر المؤتمر الصحفي ويجيب على أسئلة الصحفيين الصينيين والأجانب

عقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الـ13 لنواب الشعب مؤتمرا صحفيا صباح يوم 11، وحضر رئيس مجلس الدولة لي كتشيانغ المؤتمر بناء على دعوة المتحدث باسم المجلس الوطني لنواب الشعب تشانغ يسوي، وأجاب على أسئلة الصحفيين الصينيين والأجانب.

أعرب لي كتشيانغ في الكلمة الافتتاحية عن شكره للأصدقاء من الصحافة على جهودهم الشاقة لتغطية الدورتين السنويتين في الصين، قائلاً إن المؤتمر الصحفي في هذا العام عقد عبر منصة الاتصال المرئي كما كان عليه في العام الماضي بسبب الجائحة، وإنه على استعداد للإجابة على أسئلة الأصدقاء من الصحافة.

وكالة أسوشيتد برس: يتحول الاقتصاد الصيني تدريجياً من النمو فائق السرعة إلى النمو المستدام والمنصف والأخضر، وقد لاحظنا أن الحكومة الصينية اتخذت في العام الماضي سلسلة من الإجراءات لخفض الديون والرقابة على المؤسسات المتخصصة بالتكنولوجيا العالية. أما في العام الجاري، فحددت الحكومة الصينية ما يعتبره العديد من الاقتصاديين من هدف طموح للنمو الاقتصادي بمعدل 5.5%، وهو هدف تم تحديده في ظل التفشي المستمر لجائحة فيروس كورونا المستجد والصراع في أوكرانيا. أريد أن أسأل عما إذا كان ذلك يعني أن الحكومة الصينية ستولي في هذا العام اهتماماً أكبر للنمو؟ وتضع النمو فوق الإصلاحات الهيكلية وتقليل انبعاثات الكربون؟ كيف ستحقق الحكومة الصينية التوازن بين هذه الأهداف التنموية المختلفة؟ بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالقضية الأوكرانية، ما

هو موقع العلاقات الاقتصادية والتجارية المهمة بين الصين وأوروبا في تعامل الصين مع هذه الأزمة؟ هل تقلق الصين من أن أسلوب التعامل مع الأزمة ستؤثر على العلاقات الصينية الأوروبية الجيدة، ثم تؤثر على التنمية الاقتصادية للصين نفسها؟

لي كتشيانغ: ذكرتَ النمو الاقتصادي للصين، قد بلغ إجمالي حجم اقتصادنا في العام الماضي أكثر من 110 تريليون يوان، ويمكن القول إن النمو المتواصل قائم على أساس قاعدة عالية. تشير التجربة العالمية إلى أنه من الصعب جدًا لمثل هذا الاقتصاد الكبير أن يحافظ على النمو بمعدل متوسط و عالٍ. ذكرتُ أن هدفنا للوصول معدل النمو الاقتصادي هذا العام إلى نحو 5.5٪ هو هدف طموح. أتذكر أنه في المؤتمر الصحفي الذي عقد في العام الماضي، طرح عليّ سؤال عما إذا كان هدف النمو لذلك العام بمعدل فوق 6٪ هو هدف أقل مما يجب؟ كان جوابي هو أننا على دراية بإمكانية تحقيق معدل 8٪ أو أعلى في العام الماضي، بسبب القاعدة المنخفضة للعام قبل الماضي. لكن مع ذلك، قررنا تحديد هدف النمو عند حوالي 6٪ وما يفوق ذلك، وهذا يعني أننا تركنا احتمالات لتحقيق نمو أكبر دون سقف، ويسعدنا أن نرى ذلك. في الوقت نفسه، وضعنا جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية المستهدفة، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية وسياسات التوظيف، بناءً على هدف النمو الاقتصادي بمعدل 6٪. على هذا الأساس، شهدنا انخفاضاً لنسبة العجز المالي، وانخفاضاً مطرداً لنسبة الرافعة المالية الكلية، الأمر الذي وفر مجالاً للتحرك في السياسات لمواجهة التحديات الجديدة في هذا العام .

لم نلجأ إلى إغراق الاقتصاد بالسيول من خلال توفير عروض نقدي مفرط رغم الظروف الصعبة في عام 2020. في العام الماضي وحتى فبراير العام الجاري، كان معدل الارتفاع لمؤشر أسعار المستهلكين في بلدنا أقل من 1٪ في ظل التضخم الكبير والمستمر الذي يشهده عدد كبير من دول العالم، وأعتقد أن الفضل يعود إلى سياساتنا الاقتصادية الكلية المعقولة. كما قلتُ سابقاً، نصوص السياسات الاقتصادية الكلية انطلقاً

من الظروف الصينية الوطنية، ولا ننوي التعليق على سياسات الدول الأخرى .

في العام الماضي، تحت القيادة القوية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ونواتها الرفيق شي جينبينغ، وبفضل الجهود المشتركة لأبناء الشعب في كل أنحاء البلاد، حققنا الأهداف والمهام الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك العام، ووضعنا أساساً متيناً للتنمية في هذا العام. نحن نواجه بالفعل ضغوطاً نزولية وتحديات جديدة في هذا العام. إلى جانب التغيير المستمر للظروف المعقدة وتزايد عدم اليقين، إذا أردنا تحقيق الهدف بشأن النمو بمعدل 5.5% لإجمالي الناتج المحلي الذي تتجاوز قيمته 100 تريليون يوان، فيعني ذلك توليد إجمالي الحجم الاقتصادي لبلد متوسط الحجم. كان إجمالي الناتج المحلي للصين قبل عشر سنوات حوالي 50 تريليون يوان فقط، فكان النمو بمعدل 10% يساوي 6 و7 تريليونات يوان حينئذ. أما اليوم، فنحتاج إلى نمو لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بقدر 9 تريليونات يوان. وجاء ذلك بمثابة تسلق الجبال، إذا أردت تسلق جبل يبلغ ارتفاعه 1000 متر، فإن التسلق بـ100 متر يكفل تحقيق الهدف المتمثل في 10%، لكن إذا أردنا تسلق جبل يبلغ ارتفاعه 3000 متر، فلا بد لك التسلق بـ150 متراً لكي تحقيق الهدف المتمثل في 5%. علاوة على ذلك، تختلف الظروف في الحالتين إذ أنه كلما زاد الارتفاع، انخفض ضغط الهواء وكثافة الأكسجين. لذلك، رغم أن سرعة النمو تبدو أقل، إلا أنها في الحقيقة تصبح أكثر وزناً.

نهدف إلى تحقيق نمو بمعدل 5.5%، هذا يعني الحفاظ على الاستقرار للاقتصاد على مستوى عال، ويعد ذلك بطبيعته تقدماً إلى الأمام، وهو ليس أمراً سهلاً، بل يحتاج إلى دعم من قبل السياسات الاقتصادية الكلية الموازية. على سبيل المثال، بالنسبة للسياسات المالية، سنخفض نسبة العجز المالي إلى 2.8% في هذا العام، أي تخفيض قدره 200 مليار يوان عندما كان عليه في العام الماضي. لكن في نفس الوقت، نقوم بزيادة الإنفاق المالي. قد تسألون: من أين تجيء الأموال؟ لقد أجبتُ عن هذا السؤال في

تقرير أعمال الحكومة. سوف نستفيد من الرصيد الذي لم نستغله في العامين الماضيين ويتراكم من أرباح المؤسسات المالية والمؤسسات المتخصصة التي تملكها الدولة، إضافة إلى أموال محوَّلة من صندوق استقرار الميزانية، فمن المتوقع أن تكون النفقات الجديدة لا تقل عن تريليوني يوان، وسيتم استخدامها بشكل رئيسي في تخفيض الضرائب والرسوم، وخاصة في رد الضرائب، شأنه شأن توفير الأكسجين لمتسلق الجبال. وبالطبع، سنتخذ أيضا عدة إجراءات موازية في مجالات المالية والتوظيف وغيرهما.

إن سياستنا لا تتعامل مع الأوضاع الحالية فحسب، بل هي سياسة مستدامة تستند إلى الواقع الحالي وتأخذ في الاعتبار التنمية طويلة الأمد، ولن تكون على حساب المستقبل. كما ذكرت، لا تزال هناك قضايا كثيرة تواجهها الصين مثل تغير المناخ والفجوة في الدخل والديون، وهي تتطلب مواجهتها عبر جهود حثيثة في العام الجاري وما بعده من المدى المتوسط والبعيد. ونحن بصدد وضع التدابير المعنية. إن التحديث في الصين عملية طويلة الأمد، فنحتاج إلى معالجة القضايا التي تظهر في عملية التنمية عبر التنمية.

فيما يخص الأوضاع في أوكرانيا التي تلفت أنظار العالم، ويشعر الجانب الصيني بقلق وألم شديدين إزاء ذلك. ونأمل بصدق أن تهدأ الأوضاع ويعود السلام إلى أوكرانيا في يوم مبكر. تلتزم الصين دائما بالسياسة الخارجية السلمية والمستقلة، ولن تستهدف طرفا ثالثا خلال تطوير علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى. وسنقوم بتطوير علاقات التعاون مع جميع الأطراف على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، ونقدم مزيدا من الاستقرار للعالم.

رويترز: قد أسفر الهجوم الروسي على أوكرانيا عن مليوني لاجئ ومقتل

مئات مدنيين، وأعرب الناس عن القلق إزاء احتمال التصعيد النووي، ولكن الجانب الصيني لم يدين التصرفات الروسية أو يصفها بـ"الغزو"، هل الصين هي لن تدين روسيا مهما كان؟ وهل سيواصل الجانب الصيني تقديم الدعم الاقتصادي والمالي إلى روسيا في ظل تعرض الأخير للعقوبات؟ وهل يقلق الجانب الصيني أنه سيتعرض للتداعيات السلبية الناتجة عن العقوبات المفروضة من الدول الأخرى؟

لي كتشيانغ: قد قلت قبل قليل إن الصين تتمسك دوماً بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة. فيما يخص الأوضاع في أوكرانيا، يدعو الجانب الصيني إلى ضرورة احترام السيادة وسلامة الأراضي لكافة الدول، وضرورة الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة الاهتمام بالهجوم الأمنية المعقولة لمختلف الدول، على هذا الأساس، يبدي الجانب الصيني رأيه، مع الاستعداد للعمل سوياً مع المجتمع الدولي على لعب دور إيجابي لاستعادة السلام.

إن الأوضاع الراهنة في أوكرانيا مثيرة للقلق حقاً، فيجب بذل قصارى الجهد لدعم الجانبين الروسي والأوكراني لإجراء المفاوضات رغم الصعوبات من أجل الوصول إلى السلام. ندعم ونشجع على كافة الجهود التي تساهم في إيجاد حل سلمي للأزمة. وتكون الأولوية الأولى الآن تجنب تصعيد الوضع المتوتر أو الخروج عن السيطرة، وهناك توافق في هذا الخصوص لدى المجتمع الدولي والأطراف المختلفة. يدعو الجانب الصيني إلى أقصى درجة من ضبط النفس من أجل تفادي أزمة إنسانية كبيرة. وقد طرح الجانب الصيني مبادرة بشأن مواجهة الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا، وسيواصل تقديم مساعدات إنسانية إلى الجانب الأوكراني.

يعاني الاقتصاد العالمي حالياً بما فيه الكفاية في ظل التداعيات الناجمة عن الجائحة وغيرها من العوامل، ستشكل العقوبات المعنية صدمة للانتعاش الاقتصادي العالمي وتلحق أضراراً بجميع الأطراف. وإن الجانب الصيني على استعداد لبذل

جهوده البناء للحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز التنمية والازدهار في العالم.

CNBC: تشير الدراسات المعنية الصادرة عن المعهد الوطني للمالية والتنمية إلى أن تخفيض الرسوم له الدور الأكبر في مساعدة المؤسسات الصغيرة، ويليه تخفيض الضرائب. هل يمكنكم تقاسم البيانات المحددة عن آثار تخفيض الضرائب والرسوم معنا؟ وإلى جانب ذلك، انخفضت الإيرادات المالية للحكومات المحلية جراء تباطؤ نمو قطاع العقارات، ما اعتباراتكم في هذا الصدد؟ وبالنسبة لمجال الاستهلاك، هل ستفكر الحكومة في تبني السياسات والإجراءات مثل توزيع كوبونات الاستهلاك؟

لي كيتشيانغ: ينبغي أن يستند الاستنتاج إلى النظرية والممارسة. وفقا لممارساتنا خلال هذه السنوات، يكون تخفيض الضرائب والرسوم له فعالية أكثر مباشرة. أتذكر أنني تحدثت مع بضعة عشر رجل أعمال خلال جولتي في المناطق الشرقية في العام الماضي، حيث تطرق رجال الأعمال هؤلاء إلى الصعوبات في التشغيل، وأعربوا عن الأمل في تبني الدولة مزيدا من سياسات الدعم الكلية. وقلت وقتئذ إن الحكومة المركزية لها السياسات الاحتياطية، إلا أننا سنستخدمها بالتركيز على نقطة واحدة. هناك ثلاثة خيارات، ويمكن اختيار واحد منها فقط. الخيار الأول هو استثمار واسع النطاق، قد يمكّنكم من الحصول على الطلبات. الخيار الثاني هو توزيع كوبونات الاستهلاك، قد يكون من شأنه أن يحفز الاستهلاك بشكل مباشر. والخيار الثالث هو تخفيض الضرائب والرسوم للشركات، من شأنه أن يحافظ على الوظائف ويحفز الاستثمار والاستهلاك. فردوا عليّ بصوت واحد تقريبا بعد صمت قصير، قائلين: إننا نختار الخيار الثالث، لأنه الخيار الأكثر مباشرة وإنصافا وفعالية. وجدت في التقارير التي تلقيتها العام الجاري، أنه في مقدمة التطلعات تجاه السياسات الكلية للحكومة تخفيض الضرائب

والرسوم. يبدو أنه من الضروري تسميد الجذور، ولن يكون النبات مزدهرا دون جذور قوية.

كما قرأت في التقارير أن هناك قلقا لدى البعض من احتمال تراجع التأثير الهامشي لسياسة تخفيض الضرائب والرسوم بعد عدة سنوات من التنفيذ، بمعنى أن دورها لم يعد كبيرا كما كان في السابق. وإن حملة التخفيض الواسع النطاق للضرائب والرسوم التي ننفذها في هذه المرة، تعمل على رد الضرائب وتخفيضها في آن واحد، وبحجم 2.5 تريليون يوان صيني. عندما تعرض الاقتصاد الصيني لأخطر الصدمات في عام 2020، كانت سياساتنا بنفس الحجم، وتمكننا من تجاوز تلك الصدمات. في هذه المرة، نقوم بتعديل الهيكل ونضع رد الضرائب في المقدمة. يقصد رد الضرائب أننا سنرد إلى المؤسسات مسبقا وبدفعة واحدة الأرصدة الدائنة في ضرائب القيمة المضافة التي دفعتها الكيانات الفاعلة في السوق حسب نظام ضرائب القيمة المضافة، بحجم 1.5 تريليون يوان صيني. وإذا كانت النتائج جيدة، سنزيد من حجمه.

نعطي الأولوية للشركات الصغرى والصغيرة في رد الضرائب، لأنها تغطي مجالات واسعة النطاق وعددها هائل، وتوفر عددا كبيرا من فرص العمل، بالإضافة إلى أنها تمر الآن بأصعب المراحل وأكثرها شحا من الأموال، فعلىنا رد جميع الأرصدة الدائنة في ضرائب القيمة المضافة إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة بدفعة واحدة قبل نهاية شهر يونيو القادم، ويتم رد الأرصدة الدائنة في ضرائب القيمة المضافة للقطاعات ذات الأولوية مثل قطاع التصنيع وقطاع تغذية البحث والتطوير في غضون العام الجاري، ويتم رد الأرصدة الدائنة للشركات الصغرى والصغيرة بشكل شهري. أثناء مشاركتي في المداولات للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، قال لي أحد أعضاء المجلس وهو رجل أعمال، إن رد الضرائب هو السبيل الأسرع والأفضل بالمقارنة مع السبل الأخرى مثل الاستثمار وتخفيض الضرائب والرسوم. قد يواجه

مشروع ما كثيرا من التعثرات، أما استرداد الضرائب، فهو بمثابة ضح سبولة نقدية للشركات بشكل مباشر وفوري. وذلك يثبت أن خطوة على الأرض خير من آلاف الأقوال، فيجب تنفيذ هذا التدبير الحاسم على أرض الواقع.

يبدو أن تخفيض الضرائب والرسوم عملية الطرح، غير أنه في الواقع عملية الجمع، لأن ما تم رده اليوم، سيصبح زيادة غدا. مع العلم أن قيمة الضرائب الجديدة التي دفعتها الكيانات الفاعلة في السوق خلال العام الماضي تجاوزت قيمة الضرائب التي تم تخفيضها في نفس العام، ويمكن التأكد من ذلك في الحسابات. لقد خفضنا الضرائب بقدر 8.7 تريليون يوان صيني إجماليا منذ تنفيذ الإصلاحات للضريبة على القيمة المضافة في عام 2013، وكانت إيراداتنا المالية تبلغ حوالي 11 تريليون يوان صيني حينئذ، وقد تجاوزت هذه الإيرادات عتبة 20 تريليون يوان صيني في العام الماضي، بزيادة ضعف تقريبا. هذا يعني أن المؤسسات استفادت من هذه العملية، وازدادت عائداتها. ستعود الأسماك إذا أصبحت المياه عميقة، وتتكاثر الأسماك مع اتساع سطح المياه. تهدف جهودنا إلى تهيئة وعاء الضريبة، وتقوية الكيانات الفاعلة في السوق.

ذكرت قبل قليل أن الإيرادات المالية للحكومات المحلية تواجه صعوبات جديدة، قد لاحظنا ذلك. ولذا، تصل نسبة الزيادة للمدفوعات المحولة من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية إلى مستوى نادر على مدى السنوات، أي 18%، ويبلغ حجمها الإجمالي 9.8 تريليون يوان صيني. وسيكون الاسترداد الضريبي على حساب الحكومة المركزية بشكل رئيسي، وطبعا يجب على الحكومات المحلية أن تساهم في ذلك أيضا. ستصرف مبالغ رد الضرائب مباشرة إلى حسابات المؤسسات، وتصرف مبالغ المدفوعات المحولة مباشرة إلى حسابات الوحدات القاعدية دون مستوى البلديات والمحافظات نظرا لصعوباتها. يجب على الحكومات المحلية أن تكون "بخيلة"، ولا

تنفق أي قرش غير لازم، ولا تقلل أي قرش يجب صرفه لصالح الكيانات الفاعلة في السوق، إذا كان أكثر، فيكون أحسن.

Phoenix TV: منذ العام الماضي، تم إجراء انتخابات لكل من اللجنة الانتخابية والدورة السابعة للمجلس التشريعي على التوالي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وسيتم إجراء انتخاب الرئيس التنفيذي السادس في هذا العام. يتابع الجميع هذا الانتخاب باهتمام بالغ في ظل النظام الانتخابي الجديد من ناحية، وعدم ظهور بوادر التحسن لوضع الجائحة في هونغ كونغ من ناحية أخرى. فكيف تعلقون على ذلك؟

لي كيتشيانغ: قررت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تأجيل انتخاب الرئيس التنفيذي السادس وفقا للقانون، بغية تركيز جهودها على مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد التي تتفشى فيها حاليا بشكل خطير، ونحن نتفهم وندعم ذلك بشكل كامل. تتابع الحكومة المركزية يوميا أوضاع الجائحة في هونغ كونغ، وهي تقلق على حياة أهل هونغ كونغ وصحتهم وسلامتهم. ويجب على حكومة المنطقة الإدارية الخاصة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية لمكافحة الجائحة، وستقدم الحكومة المركزية دعما كاملا لهونغ كونغ في مكافحة الجائحة.

سنوات تنفيذ مبادئ "دولة واحدة ذات نظامين" و"حكم هونغ كونغ من قبل أهل هونغ كونغ" والدرجة العالية من الحكم الذاتي على نحو شامل ودقيق وثابت. ستجري الانتخابات لدورة جديدة لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وفقا لما ورد في القانون الأساسي بشكل صارم. نأمل من حكومة المنطقة الإدارية الخاصة أن تعمل على توحيد وقيادة أهل هونغ كونغ من كافة الأوساط في سبيل مواصلة تنمية الاقتصاد وتحسين معيشة الشعب وتوطيد وتعزيز مكانة هونغ كونغ باعتبارها مركزا

دوليا من حيث المالية والتجارة والشحن البحري، والحفاظ على الازدهار والاستقرار الدائمين في هونغ كونغ.

تشاينا ميديا غروب: في الوقت الراهن، شهدنا عدم الاستقرار للتوقعات لبعض المؤسسات وتقليص الوظائف في بعض القطاعات وتسريح العمال في بعض المؤسسات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يتنامى بشكل متواصل عدد السكان الجديد الذي يحتاج إلى فرص العمل. سيادة الرئيس، ما هي الإجراءات التي سنتخذها هذا العام لتحقيق هدف الاستقرار في التوظيف؟

إن التوظيف ليس مسألة تتعلق بمعيشة الشعب فحسب، بل تتعلق بالتنمية أيضا. إن التوظيف يوفر الدخل، ويبعث بالأمل للحياة، ويخلق ثروات للمجتمع. أتذكر أنه خلال جولتي في المؤسسات في العام الماضي، أخبرني مسؤول في المؤسسة أن عددا من العاملين طلبوا منه صرف رواتبهم قبل الموعد في أغسطس. لماذا؟ لأن شهر سبتمبر هو الموعد المقرر لدفع رسوم المدارس والجامعات لأطفالهم. في سياق آخر، قمت بالزيارة الاستطلاعية إلى الأرياف في شمال غربي الصين قبل عيد الربيع الصيني، حيث قال لي أحد الفلاحين إن مصروفات الجامعة لطفله تتجاوز 10 آلاف يوان صيني في سنة، ومصروفات المدرسة الثانوية لطفله الآخر تتجاوز 8 آلاف يوان صيني في سنة، والإيرادات من زراعة بضعة مو من الأراضي لا تكفي، فلا بد من الحصول على مدخول آخر عن طريق العمل في الحضر. أنا متأثر حقا بأبناء شعبنا، وهم يكافحون بكل اجتهاد لا من أجل كسب الرزق فحسب، بل من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

نعزز قوة لتنفيذ السياسات الكلية هذا العام، ويجب تركيز السياسات المالية والنقدية على تحقيق هدف التوظيف. نؤكد على أن إعطاء الأولوية للتوظيف هو جزء

من السياسات الكلية، على السياسات الأخرى أن تتواءم مع التوظيف للسعي إلى تحقيق هذا الهدف. من الضروري أن تتجاوز فرص عمل جديدة في المدن والبلدات 11 مليون فرصة في سنة، ومن الأحسن أن يتجاوز هذا الرقم 13 مليون. أثق بأننا سنتمكن من تحقيق معدل النمو الكامن للاقتصاد الصيني كما يقول البعض طالما حققنا التوظيف الكافي النسبي. على سبيل المثال، لم نحدد مؤشرا معيناً للنمو الاقتصادي في عام 2020 الذي تركت الجائحة فيه تداعيات خطيرة، لكننا حددنا مؤشرا واضحا، أي ضرورة توفير أكثر من 9 ملايين فرصة عمل جديدة في المدن والبلدات، وفي النهاية، وفرنا أكثر من 11 مليون فرصة عمل، الأمر الذي أسهم في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي بمعدل 2.2%، وجعل الصين الاقتصاد الوحيد الذي حقق نموا إيجابيا من بين الاقتصادات الرئيسية في العام ذاته.

وفي هذا العام، سينضم حوالي 16 مليون شخص إلى صفوف القوى العاملة في المدن والبلدات، بما يسجل رقما قياسيا جديدا منذ سنوات عديدة. يبلغ عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا 10.76 مليون شخص، وهو أكبر عدد في التاريخ. كما أن هناك نحو 300 مليون شخص من الباحثين عن العمل وهم قادمون من الريف، إضافة إلى ضمان توظيف العسكريين المسرحين، كما يحتاج البعض إلى إعادة التوظيف نتيجة إفلاس شركاتهم. في ظل تنامي الأيدي العاملة الجديدة في المدن والبلدات، لا بد من إنشاء منصات جديدة للتوظيف. بالنسبة للأيدي العاملة التي تحتاج إلى فرص العمل، علينا أن ندعمها من الجوانب العديدة بما فيها تقديم التدريبات، ونحلّ مشكلة التوظيف حسب قواعد السوق. على سبيل المثال، قمنا في هذه السنوات بدفع ريادة الأعمال والابتكار للجميع، وتطوير التقنيات والأعمال والأنماط الجديدة، وإعداد محركات جديدة. نثق بأن عموم الناس لهم ذكاء عال، وسيكون مسرح التوظيف مبهرا وملونا في حالة تفعيل مزاياهم وحكمتهم.

يجدر بالذكر هنا العملُ المرن، حيث أنه يشمل أكثر من 200 مليون شخص بأشكالها المختلفة وتغطيتها الواسعة. سيتواجد هذا النوع من العمل في الصين لمدة طويلة بكونها دولة نامية. إن هؤلاء الناس مشغولون ومجتهدون في كل الأجواء، وكثير من الجهات المحلية تقدم لهم خدمات دافئة. يجب على الحكومة استكمال السياسات تدريجياً بشأن حماية حقوقهم ومصالحهم العمالية والضمان الاجتماعي لهم، شأنه شأن تشديد "حزام الأمان" لـ "رجال التوصيل"، بما يمكّن العمل المرن وغيره من الأعمال الجديدة من سدّ الاحتياجات الملحة وتحفيز حيوية السوق والابتكار في المجتمع.

وكالة إفي: قد مضى عامان على حدوث الجائحة، وظلت الصين شبه "مغلقة" على مدى العامين الماضيين، فهل يفكر الجانب الصيني الآن في جعل سياستها للسيطرة على الجائحة المتمثلة في "دينامية الصفر" أكثر استدامة؟ وهل لدى الجانب الصيني خارطة طريق لـ "الانفتاح" على العالم؟

لي كنتشيانغ: يعتبر فيروس كورونا المستجد العدو المشترك للبشرية، وظل الفيروس يتحور باستمرار على مدى العامين من التفشي، فالمطلوب إجراء مزيد من البحوث المعمقة حول الأنماط المعينة، إضافة إلى ضرورة تعزيز الجهود في مجالات فعالية حماية اللقاحات والبحث والتطوير للأدوية الفعالة وغيرها. على المجتمع الدولي أن يواصل التضامن والتعاون والتساند والتعاقد، ويبيد مزيداً من التفاهم والتسامح فيما بينه، ويبذل جهوداً مشتركة لتهيئة الظروف لعودة العالم إلى وضعه الطبيعي.

ظلت الصين تعمل على التوفيق بين السيطرة على الجائحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل بشكل حثيث على تعزيز التواصل والتعاون الدوليين. سنجعل أعمال الوقاية والسيطرة أكثر علمية ودقة حسب تطورات الأوضاع للجائحة وخصائص الفيروس، بما يضمن حياة أبناء الشعب وصحتهم، ويضمن النظام العادي

للإنتاج والحياة، ويضمن أمن سلاسل الصناعة والإمداد.

منذ حدوث الجائحة، قمت بالحوار لعدة مرات مع مسؤولي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ورجال الأعمال، حيث أعرب كلهم عن الأمل في ضمان التواصل التجاري اللازمة. وقد فتحنا "الممر السريع" و"الممر الأخضر" لبعض الشركات والمشاريع التي تتعلق بالحلقات الحاسمة، من أجل ضمان إنتاجها وتشغيلها العاديين. وسنواصل جمع الخبرات ومواجهة التغيرات المحتملة في حينها، بما يمكن حركة تنقل الناس والبضائع من أن تجري بانتظام وسلاسة بشكل تدريجي.

وكالة أنباء شينخوا: في السنوات الأخيرة، تحسنت البيئة التجارية في بلادنا، وازداد عدد الكيانات في السوق بشكل ملحوظ، وتمتعت المؤسسات بمزيد من التسهيلات في مزاولة الأعمال، غير أن التشويشات المختلفة ما زالت كثيرة. في ظل الظروف الحالية، ما هي الجهود التي ستبذلها الحكومة لتحسين البيئة التجارية وتحفيز حيوية السوق وتفعيل قوتها الإبداعية؟

لي كتشيانغ: على مدى السنوات العشر الماضية، عقد مجلس الدولة كل سنة اجتماعا وطنيا خاصا بدفع الإصلاحات المتعلقة بـ "تبسيط الإجراءات الإدارية وتخويل الصلاحيات للسلطات المحلية والجمع بين التخويل والسيطرة وتحسين الخدمات" وتحسين المناخ التجاري. لاحظت أن المناطق العديدة تم عقد فيها اجتماعات خاصة بتحسين المناخ التجاري في بداية العام الجاري. فيمكن القول إن إصلاح دور الحكومة يهدف إلى استصلاح التربة لنشوء الكيانات الفاعلة في السوق، ويهدف تخفيض الضرائب والرسوم إلى تغذيتها بالأسمدة والمياه، ويهدف إشراك الجماهير في زيادة الأعمال والابتكار إلى نشوء ونضوج مزيد من الكيانات الفاعلة في السوق. طالما نجحنا في تحفيز القدرة الإبداعية لدى الشعب وتفعيل الحيوية لدى الكيانات الفاعلة في

السوق، فمن الممكن أن نتخيل مدى الازدهار والحيوية للاقتصاد. لكن من الضروري أن تقوم الحكومة بدفع الإصلاح الذاتي، ولا يجوز للإدارات الحكومية أن تدور حول مصلحتها الذاتية، بل يجب أن نزيد من عدد الكيانات الفاعلة في السوق وتنشيطها. إن تحريك المصلحة أصعب من تحريك الروح. لكنه يجب التحلي بالمتابعة في الإدارة، حيث قمنا في السنوات الأخيرة بدفع الإصلاح الموجه نحو السوق وإصلاح دور الحكومة، وتم إلغاء أكثر من ألف ترخيص إداري أو تحويلها إلى مستويات أدنى، وتم إلغاء جميع التراخيص غير الإدارية. كانت عملية تأسيس شركة والحصول على رخصة العمل تستغرق عشرات أيام حتى أكثر من مئة يوم في الماضي، أما اليوم، فتستغرق 4 أيام بالمتوسط على نطاق الدولة، وفي بعض المناطق تستغرق العملية يوماً واحداً فقط. من الممكن الحصول على حوالي 90% من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة أو في المكان غير الدائم الإقامة أو بالمعاملة عن بعد، وذلك يعني في الحقيقة كسر سياج المصالح واختراق العقليات التقليدية، وسنواصل تنفيذ السياسات في هذا الصدد.

بفضل التحسن المستمر للمناخ التجاري في هذه السنوات، بلغ عدد الكيانات الفاعلة في السوق 150 مليون وحدة بزيادة صافية قدرها 100 مليون وحدة عما كان عليه قبل عشر سنوات، وكان معظمها من القطاع الخاص، وبلغ عدد أصحاب الأعمال التجارية الفردية 100 مليون وحدة. لا تقلل من شأن أصحاب الأعمال التجارية الفردية، لأنهم مرتبطون برزق الكثير من الناس من جانب، وباستهلاك المواطنين من جانب آخر. خلال مشاركتي في المداولات في المؤتمر الاستشاري السياسي، قال رجال الأعمال إن المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم حتى المؤسسات المركزية والمؤسسات المملوكة للدولة ستبقى مشلولة لو لم تقم المؤسسات الصغرى والصغيرة وأصحاب الأعمال التجارية الفردية بـ"شق الأوعية الشعرية".

لو زرت المناطق المتطورة اقتصاديا، فستجدون أن هذه المناطق تشهد إصلاحا بالخطوات الكبيرة وتتميز بمناخ تجاري جيد وكثرة الكيانات الفاعلة في السوق، لذا، يتطور اقتصادها على نحو مزدهر. طبعاً، أكدت لمرات عديدة أن "التبسيط" و"الضبط" مساران متوازيان، فإن "التبسيط" لا يعني التخلي عن المسؤولية و"الضبط" هو من الواجبات المطلوبة للحكومة. وإن "التبسيط" لا يعني تساهلاً، وعلينا أن نقوم بكل حزم بمحاربة أعمال الغش والتزوير والاحتيال، خاصة علينا تشديد الرقابة في المجالات المتعلقة بسلامة المواطنين وصحتهم ومصالحهم بما فيها المواد الغذائية والأدوية والسلامة في الإنتاج والمجال المالي، ومن الضروري معاقبة التصرفات التي تخالف اللوائح والقوانين. تشهد الأعمال والنماذج الجديدة تطوراً وتقدماً مستمراً في الوقت الراهن، فعلى مواصلة استكمال لوائح الرقابة وسبلها، بما يمكن الكيانات الفاعلة في السوق من تنافس وتطور في مناخ عادل ومنصف بشكل حقيقي.

وكالة بلومبرغ الأمريكية: فتحت زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون للصين قبل 50 عاماً عصر التواصل بين الولايات المتحدة والصين. لكن أعلنت إدارة جو بايدن في العام الماضي عن انتهاء هذا العصر، إذ أن الولايات المتحدة والصين تدخلان مرحلة المنافسة الشرسة في الوقت الحالي. هل توافقون على هذا التقييم؟ هل ستصبح السيناريوهات مثل حظر بيع أشباه الموصلات الأمريكية في الصين وحظر إدراج المؤسسات الصينية في البورصة الأمريكية أكثر شيوعاً؟

لي كتشانغ: قامت الصين والولايات المتحدة بكسر الجليد الجامد بينهما وأطلقتا عملية التطبيع للعلاقات الثنائية قبل 50 عاماً. على مدى نصف القرن الماضي، ظلت العلاقات بين البلدين تمضي قدماً إلى الأمام رغم التعرجات في بعض الأحيان. ما زلنا نأمل أن يقوم الجانبان بتبادل الاحترام والتعايش السلمي والتعاون والكسب المشترك

وفقا للتوافقات التي تم التوصل إليها بين رئيسي البلدين في اللقاء الافتراضي بينهما في نهاية العام الماضي، وإدارة الخلافات والسيطرة عليها بطريقة عقلانية وبناءة وملائمة، واحترام المصالح الجوهرية والهموم الكبرى للجانب الآخر. وينبغي أن نقوم بالمزيد من الحوار والتواصل. بما أن الجانبين قد فتحا الباب للجانب الآخر، فينبغي ألا يغلقاه، ناهيك عن "فك الارتباط".

إن الصين والولايات المتحدة عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي وإحدهما أكبر دولة نامية والأخرى أكبر دولة متقدمة في العالم. لذا، إن التعامل مع العلاقات بينهما يهّم رفاهية شعبي البلدين. في الوقت الراهن، هناك كثير من التحديات العالمية تتطلب التعاون بين الصين والولايات المتحدة لمواجهتها بشكل مشترك. يمكن القول إن التعاون بين البلدين سيعود بالخير على البلدين والعالم.

طبعاً، هناك اختلاف كبير بين الصين والولايات المتحدة من حيث النظام الاجتماعي والتاريخ والثقافة والمرحلة التنموية، فمن الطبيعي أن تكون هناك خلافات بينهما. لكننا نعتقد أن التعاون يجب أن يكون تياراً سائداً، لأن السلام والتنمية في العالم يعتمدان على التعاون. حتى ولو كانت هناك منافسة في السوق في المجال الاقتصادي والتجاري، فيجب أن تكون هذه المنافسة شريفة ومنصفة. في العام الماضي، تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 750 مليار دولار أمريكي، بزيادة قرابة 30% عما كان عليه في العام السابق. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن التعاون بين الصين والولايات المتحدة له مجالات واسعة وإمكانيات هائلة. إذا خففت الولايات المتحدة القيود على صادراتها إلى الصين، سيكون حجم التبادل التجاري أكبر، وسيستفيد من ذلك البلدان والشعبان. إن الجانب الصيني على استعداد للتعامل مع الجانب الأمريكي في القواسم المشتركة والسعي وراء المصالح الطويلة الأمد.

تشاينا نيوز سيرفيس: وجدنا أن بعض المطاعم الصغيرة التي كنا نزورها دائما في السابق قد أغلقت نهائيا جراء الصدمات الناجمة عن الجائحة في السنتين الماضيتين. بالإضافة إلى قطاع المطاعم، كانت القطاعات الأخرى مثل السياحة وتجارة التجزئة ونقل الركاب تتأثر بالتداعيات الى حد كبير. في ضوء إشارة تقرير أعمال الحكومة إلى ضرورة صيانة استقرار الكيانات الفاعلة في السوق وضمان التوظيف، ما هي الخطوات التي سنتخذها في هذا العام لمساعدة القطاعات التي تواجه الصعوبات الاستثنائية؟

لي كتشيانغ: كان قطاع الخدمات في مقدمة المتضررين بالجائحة، وخاصة قطاع الخدمات التي تحتاج إلى التماس بين الناس، ويضم هذا القطاع عددا كبيرا من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تغطي مجالات واسعة. هذه المؤسسات لها إمكانية مالية ضعيفة أصلا، وهي تشتغل بكل عناية وتقوم بتسوية الحسابات يوميا أو شهريا، فمن الصعب لها أن تصمد أمام الصعوبات المتركمة. عليه، فإن مساعدتها تعني دعما للتوظيف، لأن يمكن لـ100 مليون صاحب للأعمال التجارية الفردية أن يوفر قرابة 300 مليون فرصة عمل، لا بد أن نساعدهم قبل فوات الأوان. فلا بد أن ندرك أن هذه المؤسسات لها دور كبير رغم حجمها الصغير، ويجب توفير دعم لها في الوقت المناسب.

قد أصدرنا أكثر من 40 إجراء لدعم تلك القطاعات التي تواجه الصعوبات الاستثنائية. حسب الإحصاءات التقريبية، يمكن أن تستفيد قطاعات المطاعم والسياحة ونقل الركاب والثقافة من رد الضرائب بقيمة 180 مليار يوان صيني. بالإضافة إلى الدعم المالي، من المطلوب أن يقدم القطاع المالي "قروضا متواصلة" إلى المؤسسات التي لها آفاق واعدة في السوق. كما يجب على الجهات المحلية ذات الإمكانية أن تقدم دعما لاحتياجاتها مثل تخفيض أو إعفاء أجور العقارات وفواتير الكهرباء ضمن فترة

زمنية محددة، وهذه الاجراءات في حقيقة الأمر هي بمثابة محاولة صاحب العمل لجذب زبائنه.

يكون الطلب الاستهلاكي ضعيفا بالفعل في الوقت الراهن، خاصة الطلب الاستهلاكي الحضورى. يمكننا أن نتخيل مشهدا من الحيوية والازدهار حيث تكتظ الشوارع بالمتاجر والمتسوقين. ولكن إذا أغلقت تلك المتاجر، فهذا الأمر لا يبشر بالخير، لأن حياة الجماهير ستتأثر بذلك. لذا، نمد يد العون إلى تلك القطاعات التي تواجه الصعوبات الاستثنائية، ويكون هدفنا ليس تمكينها من الصمود فقط، بل تدفئة حياة الشعب أيضا، وإظهار مزيد من الحيوية لاقتصادنا.

ETtoday لتايوان: كيف سيواجه بر الصين الرئيسي الأوضاع في منطقة مضيق تايوان، ويحافظ على رفاهية الشعب لجانبى المضيق ويعززها في ظل استمرار تفشي الجائحة وازدياد عدم اليقين وعدم الاستقرار في العلاقات بين جانبى المضيق؟

لي كتشيانغ: إن سياستنا ومبادئنا تجاه تايوان واضحة، وقد سلطت الضوء على ذلك في تقرير أعمال الحكومة، ألا وهي الالتزام بمبدأ الصين الواحدة و"توافق 1992"، والرفض القاطع للأنشطة الانفصالية الساعية إلى "استقلال تايوان"، والدفع بالتطور السلمى للعلاقات بين جانبى المضيق وتحقيق إعادة توحيد الوطن الأم.

ينتمي أبناء الشعب لجانبى المضيق في نهاية الأمر إلى أسرة واحدة، فلا يمكن قطع الأواصر الأخوية بينهم في أي وقت، ونحن حريصون على مواصلة تقاسم الفرص التنموية مع أهالي تايوان، ومنح نفس المعاملة لأهالي تايوان الذين يزاولون أعمالهم في البر الرئيسي، والقيام بالأعمال العملية لهم وحل مشاكلهم. سنتمكن من دفع التطور السلمى للعلاقات بين جانبى المضيق والتمتع سويا برفاهية النهضة للأمة الصينية طالما

يتقدم أبناء الشعب لجانبى المضيق إلى الأمام بقلب واحد وتضامن.

ليانه زاوباو: يعد هذا العام العام الأخير لهذه الدورة للحكومة الصينية. في رأيكم، ما هي النتائج التي حققتها الحكومة الحالية طيلة دورتها الممتدة لأربع سنوات ونيف؟ وما هو التحدي الأكبر الذي واجهته؟ يواجه الاقتصاد الصيني ضغوطا غير مسبوقة في العام الأخير لهذه الدورة للحكومة، ما هي السياسات ذات الأولوية التي ستنفذونها لتثبيت ثقة المجتمع واستجابة هموم الجماهير بصورة أفضل؟

لي كتشيانغ: شهدت الأوضاع الدولية تغيرات معقدة وتتزامن التناقضات مع الصعوبات في داخل البلاد منذ تشكيل هذه الدورة للحكومة. عندما نتكلم عن أكبر تحد، فهو جائحة فيروس كورونا المستجد وما أنتت به من الصدمات الخطيرة على الاقتصاد. لكننا نلتزم بعزيمة ثابتة ولا نلتف على المهام الشاقة والخطيرة، وقد بذلنا أكبر قدر ممكن من الجهد.

ما زلت أتذكر المؤتمر الصحفي الأول لي بعد تولي منصب رئيس مجلس الدولة، وكان في نفس القاعة، أكدت حينذاك بكل وضوح على ضرورة مواصلة تنمية الاقتصاد وتحسين معيشة الشعب وتعزيز العدالة الاجتماعية، وذلك يعتبر المهمة الأساسية لحكومتنا، كما أكدت على ضرورة صيانة الحق الأعظم ووضع الشعب في المقام الأول وخدمة البلاد، هذا يعني أن ما يصبو إليه الشعب هو هدف تسعى إليه الحكومة. لذلك، نلتزم بهذه المبادئ دوما في هذه السنوات بدون تراخ، حيث ابتكرنا طرقا جديدة للإدارة، وواجهنا التقلبات الاقتصادية الدورية عن طريق إبقاء الأداء الاقتصادي في الحيز المعقول وغيره من السبل، خاصة تطبيق السياسات الكلية لتلبية احتياجات الكيانات الفاعلة في السوق بشكل مباشر؛ ودفعنا عجلة الإصلاح إلى الأمام بكل حزم لتقليل وإزالة الإجراءات غير اللازمة وصيانة الإنصاف، بغية تربية الكيانات الفاعلة

في السوق والمحركات الجديدة وتعظيمها، مع تحفيز حيوية السوق وقوة الإبداع للمجتمع؛ والتزمنا بإعطاء الأولوية للتوظيف ومواكبة الظروف الوطنية الواقعية والاهتمام بضمان معيشة الشعب الأساسية وإلخ. نعلم أن الحكومة قد أنجزت بعض الأمور التي لاقت تأكيداً من الجماهير، مع وجود فجوات أو نواقص لم تستجب تطلعاتها. ذكرت أن هذا العام هو الأخير للحكومة الحالية، وهو أيضاً العام الأخير بالنسبة لي كرئيس مجلس الدولة. ما زلنا نواجه الأوضاع المعقدة والخطيرة، وما زالت أمامنا صعوبات وتحديات كثيرة، قد قمت بتفسير وتوضيح سبل مواجهة الصعوبات والتحديات في تقرير أعمال الحكومة وأجوبتي على الأسئلة قبل قليل. أنا وزملائي سنعمل بروح المثابرة ونؤدي واجباتنا ونفي بوعودنا بأفعال ملموسة.

أثق بأنه تحت القيادة القوية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ونواتها الرفيق شي جينبينغ والدعم القوي من كافة الأوساط الاجتماعية، وخاصة بفضل الكفاح المشترك من أبناء الشعب، سيتجاوز الاقتصاد الصيني العقبات والصعوبات بكل التأكيد، وسنحقق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام، بما يرسى أساساً متيناً ومطلوباً للتنمية في المستقبل.

صحيفة الشعب اليومية: شهد متوسط الدخل الفردي ارتفاعاً مطرداً في السنوات الأخيرة، لكن ما زال هناك عدد ليس قليلاً من الناس يشعرون بأن حياتهم لم تكن سهلة، خاصة أن جائحة فيروس كورونا المستجد تركت آثاراً كبيرة على معيشة الشعب الأساسية. ما هي الاعتبارات والإجراءات لدى الحكومة لتحسين معيشة الشعب في هذا العام؟

لي كتشيانغ: يشهد دخل السكان نمواً متطابقاً مع نمو إجمالي الناتج المحلي بشكل عام في السنوات الأخيرة. لكن الصين ما زالت دولة نامية، وإن الفرق بين الحضر

والريف واضح، لذا، لا يزال توفير نفس المستوى من الخدمات العامة للجميع عملية طويلة الأجل. تقدمت الجهات المعنية لي في مطلع العام الجاري بقائمة تحتوي على عشرة تطلعات للشعب، وجدت أن معظمها تتعلق بالمعيشة الأساسية، وتأتي معظمها من الفلاحين. لذا، يجب على الحكومة أن تعتبر ضمان وتحسين معيشة الشعب هدفا لتنمية الاقتصاد بشكل دائم، طبعاً، يجب بذل قصارى جهدنا وحسب طاقتنا.

قد بلغ حجم الإيرادات المالية الإجمالية في بلادنا 20 تريليون يوان، لكننا لسنا في الحالة الميسورة. بذلنا قصارى الجهد في ضمان نسبة الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم ألا تقل عن 4% من إجمالي الناتج المحلي لعشر سنوات متتالية، وهذا ليس بأمر سهل، خاصة أن الجزء الرئيسي منها مخصص للتعليم الإلزامي وللناطق الريفية، لأنه ما زال في الريف 760 مليون نسمة من المقيمين المسجلين، كما علينا زيادة الاستثمار في التعليم الإلزامي في المناطق الريفية والناحية. من جانب آخر، قد نجحنا في إنشاء أكبر شبكة في العالم للتأمين الطبي الأساسي لصالح 1.4 مليار نسمة، لكن مستواها ليس عالياً، عليه، قررنا رفع مستوى الدعم المالي بمعدل 30 يوان لفرد في هذا العام. كما أنشأنا نظام التأمين الطبي ضد الأمراض الخطيرة وذلك يعني استخدام أرصدة التأمين الطبي الأساسي لشراء الخدمات في إطار التأمين التجاري ضد الأمراض الخطيرة، بما يمكن التأمين من تحمل نفقات العلاج لبعض الأمراض في بعض المناطق بقدر يتراوح بين 300 و500 ألف يوان، أو حتى دون سقف في بعض المناطق. يمكن أن يغطي التأمين ما يصل إلى 70% من نفقات العلاج لسكان الحضر والريف على العموم، وسنرفع هذه النسبة مع نمو إمكانيات البلاد بشكل تدريجي. ويجب تثبيت إنجازات القضاء على الفقر على وجه الخصوص، وتقديم دعم ومساندة خاصة للذين يعودون إلى الفقر أو يقعون فيه نتيجة الأمراض الخطيرة .

ترتبط معيشة الشعب الأساسية ارتباطاً وثيقاً بالحياة اليومية. في الوقت الحالي،

هناك أكثر من 100 مليون صيني يعيشون في حالة التنقل العابر للمقاطعات، للعمل أو المعاش أو التعليم ويضطرون أن يعودوا بكثرة إلى الأماكن التي أتوا منها لإتمام بعض الأمور، وأصبحت "الخدمة الحكومية العابرة للمقاطعات" ضرورةً جديدة. سننفذ سياسة جديدة في هذا العام، أي جعل بطاقات الهوية التي تعد الأكثر استخدامًا في حياة الناس إلكترونيةً، بمعنى أنه يمكنك الحصول على الخدمات الحكومية المعنية عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة بالهاتف المحمول. وبالطبع، سنقدم تسهيلات أيضا للذين لا يستخدمون الهواتف الذكية وخاصة الكبار في السن، في نفس الوقت، يجب حماية أمن المعلومات والخصوصية للمواطنين.

إن ضمان معيشة الشعب الأساسية يتطلب الجهود وكذلك الإخلاص، ويجب طلب الحق من الحقائق والإصغاء إلى أصوات أبناء الشعب ومتطلباتهم، لأن معيشة الشعب ترتبط بحياة الشعب والرأي العام وحتى قلوب الناس، وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية للتجاوب مع تطلعات أبناء الشعب وتسوية الهموم والمشاكل للشعب، وتمكينهم من التمتع بحياة سعيدة.

أود أن أؤكد هنا أيضا على ضرورة حماية الحقوق المشروعة لأبناء الشعب، وذلك يعد واجبا على عاتق الحكومة الشعبية. حدثت مؤخرا انتهاكات خطيرة لحقوق المرأة. نشعر بألم للمتضررات وكذلك بالغضب الشديد حيال هذه القضية. يجب محاسبة بشكل حازم الذين يتجاهلون حقوق ومصالح الشعب، ويجب مكافحة جرائم الاتجار بالنساء والأطفال بصرامة دون الرحمة. إن ضمان سلامة الشعب وتحسين معيشتهم أمران لا يمكن فصل بعضهما عن البعض، فلا بد أن تعتبر الحكومات على جميع المستويات مهمة بذل قصارى الجهد لضمان سلامة الشعب وتحسين معيشتهم من واجباتها الأساسية.

وكالة كيودو للأنباء اليابانية: أوضحت الحكومة الصينية أنها تتقدم تجاه هدف الرخاء المشترك، مؤكدة على ضرورة إقامة "إشارات المرور" لمنع التوسع غير المنضبط لرأس المال، وتعزيز الرقابة على شركات الإنترنت بشكل خاص. ولكن رؤوس الأموال الأجنبية تقلق من تعزيز الحكومة الصينية القيود على أعمال شركات بغية لتحقيق هدف الرخاء المشترك، ما رأي الجانب الصيني؟ وهل هناك سبل لتخفيف قلق المستثمرين؟

لي كتشيانغ: عندما نتحدث عن الرخاء المشترك، يجب أن نكافح معا لتحقيقه. لم تغير الصين سياسة الانفتاح على الخارج ولن تغيرها، ولدينا النصوص الواضحة حول ذلك في القانون الصيني للاستثمار الأجنبي. إذا كان هناك تغير لهذه السياسة، فلا يتجه إلا إلى اتجاه يساهم في توسيع الانفتاح والتجارة والاستثمار.

عندما يأتي مستثمر أجنبي إلى الصين، يطور أعماله، ويأتي برأس المال وقنوات التسويق والسلع التي نحتاج إليها، وهذا الأمر مفيد للجميع، لماذا نضع قيودا عليه؟ يهدف إصلاح دور الحكومة الذي تحدثت عنه قبل قليل إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتخويل الصلاحيات للسلطات المحلية والتوفيق بين التخويل والسيطرة وتحسين الخدمات، ومكافحة الاحتكار والمنافسة غير الشريفة والحد من التوسع غير المنضبط لرأس المال، وتهدف هذه الإجراءات كذلك إلى دعم المؤسسات التي تشتغل وفقا للقانون وضمان التنمية المتساوية والمنافسة العادلة لجميع المؤسسات المختلفة الملكيات والمؤسسات الصينية والأجنبية. وطبعاً، نأمل أن تبقى المؤسسات كلها منضبطة وسليمة في تطورها.

إن الصين بلد كبير، دائماً ما تكون فيها حالات فردية. لكنه بشكل عام، قد اندمج الاقتصاد الصيني بعمق في العالم. وتجاوز حجم الواردات والصادرات للسلع ثلث إجمالي الناتج المحلي الصيني، وتجاوزت نسبة التأثير الشامل للاستيراد على الصناعة

70%، وتبقى الصين ثاني أكبر سوق للاستيراد في العالم لمدة 10 سنوات متتالية، وتبقى أكبر دولة في العالم لتجارة السلع لمدة 5 سنوات متتالية. وطبعاً، ما زلنا في عملية التقدم من الطرف المنخفض والمتوسط إلى الطرف المتوسط والعالي لسلسلة الصناعة بشكل عام، وذلك يدل أيضاً على الارتفاع المتواصل لمستويات الصناعات والاستهلاك والإمكانية الكبيرة في السوق والفضاء الواسع للاستثمارات بكافة أنواعها. وقعت الصين والدول المعنية اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، أي RCEP، التي تدخل حيز التنفيذ رسمياً في هذا العام، ويمكن القول إن هذه الاتفاقية تشكل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم. سننتهز هذه الفرصة لمواصلة تعزيز التجارة الحرة وتطبيق معاملة المؤسسات المملوكة بالدولة والمؤسسات الخاصة والأجنبية على قدم المساواة، بما يجعل الصين وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي في العالم بشكل مستمر.

أود أن أؤكد لكم بوضوح أن الصين ستعمل بكل ثبات على توسيع الانفتاح على الخارج مهما كانت تغيرات الأوضاع الدولية. إن مياه نهر يانغتسي والنهر الأصفر لا تسير في الاتجاه المعاكس. ظلت الصين تتقدم في الإصلاح وتتطور في الانفتاح على مدى أكثر من 40 عاماً. نحن مستعدون للقيام بنشاط بأي شيء يساهم في توسيع الانفتاح العالي المستوى، وسنقوم بصيانة المنظومة التجارية المتعددة الأطراف بثبات، وذلك من متطلبات تحقيق التنمية الذاتية أيضاً.

لقد مضى أكثر من 40 عاماً على الانفتاح في الصين على الخارج، حيث نجحت الصين في تحقيق التنمية وخدمة الشعب وتقديم المساهمة للعالم. يعد الانفتاح بوابة كبيرة للفرص، لن نغلقها ولا يمكننا إغلاقها.

عُقد المؤتمر الصحفي عبر اتصال الفيديو الذي يربط المكان الرئيسي وهو

القاعة الذهبية في الطابق الثالث من قاعة الشعب الكبرى، والمركز الصحفي للدورتين السنويتين في مركز ميديا، واستمر لمدة قرابة 130 دقيقة.